الاستدلال النحويّ في حاشية ياسين العُليميّ (ت 1061هـ) على شرح خالد الأزهريّ(ت 905هـ): (التصريح بمضمون التوضيح)

طالبة الدراسات العليا: ملك الأحمد كلية الآداب – جامعة البعث
اشراف الدكتور: صبحي قصاب

مُلخّص البحث:

يتحدّث هذا البحث عن الاستدلال النحويّ في حاشية العُليميّ على شرح التصريح للشيخ خالد الأزهريّ، حيث بيّن معنى الاستدلال، ووضّح أدواته التي اعتمد عليها العُليميّ، وهي: أصول النحو: (السماع، القياس، الإجماع)، والعلّة النحويّة، ومسائل الأصول والفروع.

وقد حاول هذا البحث بيان اجتهادات العُليميّ للاستفادة من أدوات الاستدلال هذه لخدمة حاشيته، وبيان فكره النحويّ.

الكلمات المفتاحيّة:

استدلال، حاشية، شرح، الأصول، العلّة.

Research Summary

This text talks about grammatical inference in AL-Olaymis footnote on the explanation of (Declaration of the Content of Clarification) by sheikh Khaled AL-Azhari, where it clarified the meaning of inference and clarified the tools that AL-Olaymi relied on ,namely: The origins of grammar (hearing, analogy,consensus), grammatical illness, and issues of origins and branches and the statement of the idea of grammer.

Keywords :inference- footnote- explanation- origins-cause.

مُقدّمة

ظهر في نحونا العربيّ ما يُعرَف بـ(الحواشي النحويّة)، وهي شرح على شرحٍ قبلها، مثّلتْ إضافة جديدة للكتاب الأصليّ أي: (المَتْن).

ومن هذه الحواشي حاشيةُ العلّامة ياسين الحمصيّ العُليميّ، أحد أعلام النحو العربيّ في القرن الحادي عشر الهجريّ/ السادس عشر الميلاديّ، «وقد وُلِد بحمص، ورحل مع والده إلى مصر، وتوفّي في القاهرة »[1]. وقد شرح في حاشيته هذه كتاب خالد الأزهريّ الموسوم بـ(التصريح بمضمون التوضيح).

وقبل الحديث عن الاستدلال النحويّ في هذه الحاشية علينا أن نبيّن معنى هذا المصطلح؛ ليكون لدينا تصوّر دقيق لأدواته التي استفاد منها العُليميّ.

تعريف الاستدلال:

الاستدلال كما يقول ابن الأنباري: «طلب الدليل كما أنَّ الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم.

والدليل عبارة عن معلومٍ يُتوصّل بصحيح النظر فيه إلى عِلم ما لا يُعلم في مستقرّ العادة اضطراراً»[2].

وهو أيضاً: «تقرير الدليل لإثبات المدلول»[3].

وقد درس هذا البحث طريقة العُليميّ في الاستفادة من الأدلّة التي وردت في حاشيته على شرح(التصريح بمضمون التوضيح)، فرسم من خلالها صورة عامّة لمنهجه الفكريّ، حيث ذكر ثلاثة من الأصول النحويّة، وأورد مجموعة من العلل النحويّة، ثمّ عالج في مسائل الأصول والفروع قواعد نحويّة متعدّدة.

---

[1] مُعجم المطبوعات العربيّة والمُعرَّبة 1948/2. وانظر في ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 491/4-492، والأعلام 130/8.

[2] الإغراب في جدل الإعراب 45.

[3] كتاب التعريفات 18.

أهمّيّة البحث:

تكمن أهمّيّة هذا البحث في أنّه يبحث في أحد مرتكزات التفكير النحويّ عند العُليميّ، ألا وهو الاستدلال النحويّ وأدواته، التي ساعدت على معرفة منهجه في بناء حاشيته.

موضوع البحث:

توضيح منهج العُليميّ ، وأدوات الاستدلال النحويّ في حاشيته على شرح خالد الأزهريّ (التصريح بمضمون التوضيح).

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، فهو يُعرَّف بالاستدلال، ويُناقش أدواته، ويشرح المسائل النحويّة التي وردتْ عند مناقشة هذه الأدوات.

سؤال البحثّ:

هل وضّح الاستدلال النحويّ منهج العُليميّ في حاشيته؟ وهل استفاد العُليميّ من أدوات الاستدلال لعرض فِكْره النحويّ؟

مُسوّغات البحث:

من الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا البحث:

أوّلاً: أنّ حاشية العُليميّ هذه لم تحظَ بدراسة توضّح منهج صاحبها، والاستدلال النحويّ فيها.

ثانياً: أنّ في دراسة الاستدلال النحويّ في هذه الحاشية مناقشة لآراء نحاة كثيرين وردتْ أسماؤهم من أمثال أبي حيّان (ت745هـ)، وابن هشام (ت761هـ)،.

ثالثاً: أنّ أدوات الاستدلال النحويّ من: أصول النحو، وعلله، ومسائل الأصول والفروع من الأهمّيّة بمكان لمعرفة طريقة العُليميّ في بناء فكره النحويّ.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة خاصّة بحثتْ في الاستدلال النحويّ في حاشية العُليميّ على شرح (التصريح بمضمون التوضيح).

أوّلاً: أصول النحو في الحاشية:

إنّ لكلّ علم من العلوم قاعدة يستند إليها، ومَرجعاً يؤوب إليه، وهو ما نسمّيه (الأصلَ).

و«كان التفكير العربيّ الإسلاميّ كلّما نضج علم من العلوم أمامه عكف على دراسة أسسه النظريّة ومبادئه العامّة دراسةً نقديّة، وكان كلّما فعل ذلك أخذ اسم العِلْم وأضاف كلمة أصول، وهكذا كان ظهور أصول الفقه وأصول الكلام وأصول النحو»[1].

وعلم أصول النحو الذي يبحث في أدلّة النحو، ويجنح إلى التعويل على الحجّة والتعليل، لهو بحث في صميم التفكير النحويّ[2]؛ لذا كان من الضروريّ أن ندرس أصول النحو التي وردت في الحاشية.

وقد دار الحديث هنا عن ثلاثة أصول أو أدلّة هي: (السماع – القياس – الإجماع).

وهذه الأدلّة هي التي ذكرها ابن جنّي في خصائصه فقال: «أدلّة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس»[3].

بينما زاد ابن الأنباري (استصحاب الحال)، وتَرَكَ (الإجماع)[4].

وعلى أيّة حال وبغض النظر عن تقسيمات هذه الأصول، فالعُليميّ لم يذكر(استصحاب الحال) في حاشيته، وإنّما ذكر (السماع والقياس والإجماع)، فسار على تقسيم ابن جنّي.

[1] الأسلوبيّة والأسلوب 134.
[2] ابن يعيش النحويّ 305.
[3] الخصائص 189/1.
[4] انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلّة 63.

أ- **السماع**[1]:

اهتمّ النُحاة الأوائل بجمع مواد اللغة، فسَعوا إلى تدوين ما يسمعونه من الأعراب؛ ممّا شكّل عندهم مادّةً غنيّة أفادوا منها فيما بعد عند تقعيد القواعد، وأفادَ منها مَنْ جاء بعدَهم عند الاحتجاج بهذه القواعد.

وقد حدّد العلماء فترة الاستشهاد اللغويّ الصحيح بحوالي« منتصف القرن الثاني الهجريّ بالنسبة للحضر، وأواخر القرن الرابع الهجريّ بالنسبة للبادية، وجعلوا الاستشهاد الصحيح من الوجهة النظريّة محصوراً في القرآن والحديث وشعر العرب ونثرهم»[2].

لكنَّ ابن جنّي(ت 393هـ) علّل رفض الأخذ من أهل الحضر، وبيّن سبب المنع بقوله: «علّة امتناع ذلك[3] ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أنَّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يُؤخَذ عن أهل الوبر»[4].

ونظراً لأهمّيّة السماع في النحو العربيّ قُدِّم على باقي الأصول؛ «فهو الأساس الذي دُوِّنت بموجبه اللغة؛ لأنّه الطريق الطبيعيّ إلى تَعرُّف كُنه اللغة، وتَبيُّن خصائصها، وهو أقرب طريق إلى ضبط العربيّة ومعرفة المُستعمَل منها»[5].

وقد اعتنى العُليميّ بالسماع وموادّه: (القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبويّ الشريف، وكلام العرب :شعرِه ونثرِه) على تفاوتٍ في درجة الاعتناء.

ونعرض هنا بعض الأمثلة التي تكشف طريقة تعامل العُليميّ مع المسموع:

---

[1] ويُسمّى أيضاً (النقل)، وهو الأصل الأوّل من أصول النحو. انظر: الاقتراح 74.

[2] أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث 78 .

[3] أي علّة امتناع الأخذ من أهل الحضر.

[4] الخصائص 5/2 .

[5] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 134.

يقول في مقدّمة الحاشية عند شرحه كلامَ الأزهريّ: « (ولم آلُ جهداً) قوله[1]: (ثمّ حُذِف الجار فانتصب)، فيه نظر، فإنّ ذلك مقصور على السماع، وبعضهم يقيسه»[2].

فالأزهريّ قدّر أنّ معنى (لم آلُ جهداً): لم أقصّر في جهد، وذكر أنّ الفعل يتعدّى بإسقاط الجار وعلى ذلك انتصب (جهداً).

ولكنّ العُليميّ اعترض على الأزهريّ بأنّ (جهداً) تمييز وليس اسماً منصوباً بإسقاط الخافض، وعدّ ذلك من المسموع، ولا يُقاس عليه.

أمّا مواد السماع التي وردت في الحاشية فنبيّن ههنا موقف العُليمي منها:

1- القرآن الكريم وقراءاته:

كان للقرآن الكريم وقراءاته مكانة خاصّة لدى العُليميّ، فهو عنده كلامٌ بليغ يُحتَجّ به، وهذا رأي كلّ النحاة ولا خلاف في ذلك.

ودار جدل حول الاحتجاج ببعض القراءات القرآنيّة، فانقسم النحاة فريقين ما بين مؤيّد ومعارض، وبيّن السيوطي هذا الخلاف بقوله: «كان قوم من النحاة المُتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة و ابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة، وينسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطْعَن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة.

وقد رَدّ المتأخّرون، ومنهم ابن مالك، على مَن عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتُهم في العربيّة، وإن منعه الأكثرون مُستدلّاً به.

من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ بقراءة حمزة: ﴿ واتَّقوا اللهَ الذي تساءَلونَ بهِ والأرحامِ إنَّ اللهَ كانَ عليكمْ رقيباً ﴾[3]بخفض الأرحام»[4].

---

[1] أي قول الأزهريّ.

[2] حاشية التصريح 16/1.

[3] سورة النساء، الآية1.

[4] الاقتراح 79-80.

ونشير هنا إلى رأي الدكتور تمّام حسّان في مسألة الاحتجاج ببعض القراءات القرآنيّة، حيث أوضح أنّ الخلاف الذي دار بين النحاة حول بعض الآيات القرآنيّة إنّما هو خلاف حول عددٍ من القراءات التي قد يكون حول إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظٍ أو تركيب نحويّ لآية من آيات القرآن، ولم يكن الخلاف حول النصّ الشموليّ الكليّ الموحّد المُتجانس للكتاب الحكيم؛ لأنّ النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحدٍ منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نصّ بالعربيّة [1].

وحقّاً لو تبنّى النحاة هذا الرأي لاختفى عدد كبير من مسائل الخلاف حول القراءات، التي ملأتْ بطون الكتب، وأُشْبِعت دراسةً ومناقشة.

ويستدلّ العُليميّ بآيات القرآن؛ لبيان جمع كلمة ومفردها ممّا يساعد على تفسير معنى الآية الواردة فيها هذه الكلمة، من من ذلك قوله في (معدودات) من قوله تعالى: ﴿ أيَّاماً معدوداتٍ ﴾[2] :«فواحدها: معدود لا معدودة، وجُمِعَ بالألف والتاء؛ لأنّه صفة لمذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿وقالوا لنْ تمسَّنا النارُ إلاّ أيَّاماً معدودةً ﴾[3]، على أنّ واحد معدودات معدودة؛ لأنّ معدودة جاءت هناك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة»[4].

ويستخدم الشيخ ياسين ثقافته النحويّة؛ ليفسّر المعنى المقصود في الآية التي يشرحها، ويبيّنَ المُراد من تقديمه أو تأخيره، من ذلك قوله: «لا يخفى أنّ المقصود في قوله تعالى:﴿ إنّما المسيحُ عيسى ابنُ مريم ﴾[5] : الإخبار عن المسيح بأنّه ابن مريم، لا بأنّه عيسى، فالظاهر الذي لا ينبغي غيره أنّ عيسى بدل منه، أو عطف بيان عليه لا خبر، والظاهر في اسمه (المسيح) إنّما هو الإخبار عن اسمه بأنّه عيسى، وكان الأصل تأخير المسيح، ويكون نعتاً، ونعت المعرفة إذا قُدِّم أُعرب على حسب العوامل»[6].

---

[1] انظر: الأصول 92.

[2] سورة البقرة، الآية 184.

[3] سورة البقرة، الآية 80.

[4] حاشية التصريح 81/1.

[5] سورة النساء، الآية 171.

[6] حاشية التصريح 121/1.

ويأتي بالأوجه التي تحتملها الآية، ويشرح هذه الأوجه من ذلك شرحه لأوجه الآية:﴿ قالَ اللهُ هذا يومُ ينفعُ الصادقينَ صدقُهم ﴾[1]، برفع كلمة (يوم)، يقول: «أمّا في قراءة النصب[2] فسيأتي في الشرح أنّه على البناء، وجمهور البصريّين يجعلون الفتحة إعراباً مثلها في: (صمْتُ يومَ الخميس)، والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه، وهو النفع، والألزم كون الشيء ظرفاً لنفسه»[3].

والقراءة عند العُليميّ لا تُؤخذ بالرأي وإنّما بالرواية المُتواتِرة كما هو معروف عند أهل الأداء فـ«القراءة الصحيحة: كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمّة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمّة المقبولين.

والضابطُ عند أهل الأصول والفقه التواترُ والآحاد، فما لم يتواتر لم تصحّ به الصلاة وغيرها عنهم»[4]، فنجد العليميّ يذكر في حاشيته الخبر المرويّ عن ابن عبّاس، رضي الله عنه، حينما ردّ قراءةَ عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، للآية: ﴿ونادَوا يا مالكُ ليَقضِ علينا ربُّكَ﴾[5]، بترخيم بترخيم (مالك) أي: حذف الحرف الأخير في كلمة(مالِ)، فقال ابن عبّاس : (ما أشغل أهل النار عن الترخيم!). يقول العُليميّ مُعلِّقاً: « وعندي فيه نظر؛ لأنّه كلامٌ يُشَمُّ منه رائحة أنّ القراءة بالرأي لا بالرواية، وإلاّ فلا وجه لإنكار ابن عبّاس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه»[6].

فالقراءة أساسها الرواية الصحيحة لا الرأي الصحيح.

---

[1] سورة المائدة الآية 119.

[2] قراءة النصب هي قراءة الإمام نافع. انظر: النشر في القراءات العشر 256/2.

[3] حاشية التصريح 52/1.

[4] الكلّيّات 703.

[5] سورة الزخرف الآية 77.

[6] حاشية التصريح 186/1. حسّن الترخيم هنا أنّهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم وعِظَم ما هم فيه. انظر: الكشّاف 456/5 و إعراب القرآن 105/5.

ويُناقش العُليميّ من خلال القراءات الآراءَ ويرجّح بعضها على بعض، يقول في باب المُستثنى، في قوله تعالى: ﴿ فأسرِ بأهلكَ بقِطْعٍ من الليلِ ولا يلتفتْ منكمْ أحدٌ إلاّ امرأتكَ﴾[1]: «والذي قُرِئ به في (امرأتك) الأكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح، ولا ينبغي ذلك، ومن هنا جعل الزمخشريّ النصب على الاستثناء من (أهلك) ليكون من تام موجب، والرفع على الاستثناء من أحد، واعترض بأنّه يستلزم التناقض بين القراءتين، فإنّ المرأة تكون مسريّاً بها على قراءة الرفع[2]، وغير مسريٍّ بها على قراءة النصب»[3].

فسّر العُليمي بعبارة: (فإنّ المرأة تكون مسريّاً بها...) قولَ الزمخشري في تفسيره: «وفي إخراجها مع أهله روايتان: رُويَ أنّه أخرجها معهم، وأُمِرَ أن لا يلتفت منهم أحد إلاّ هي، فلمّا سمعت هَدّة العذاب التفتت، وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها.

ورُويَ أنّه أُمِرَ بأن يخلّفها مع قومها، فإنّ هواها إليهم، فلم يسر بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين»[4].

وكان العُليميّ على عِلْم بأصحاب القراءات، فهو يعلم مَنْ قرأ بقراءةٍ ما أو لم يقرأ بها، من ذلك قوله: «وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع[5]، نُوزِع[6]في ذلك فإنّ يزيد لم يقرأ»[7].

هذا ما يتعلّق بموقف العُليميّ من المادّة الأولى من مواد السماع.

---

[1] سورة هود 81.

[2] قراءة الرفع هي قراءة ابن كثير إمام أهل مكّة في القراءة، وأبو عمرو البصريّ وهما من القرّاء العشرة . انظر: النشر في القراءات العشر 290/2.

[3] حاشية التصريح 350/1.

[4] الكشّاف 416/2.

[5] هو الإمام أبو جعفر المدنيّ، إمام أهل المدينة في القراءة، أحد القُرّاء العشرة، تابعيّ مشهور كبير القدر، توفّي سنة (130هـ). انظر: غاية النهاية في طبقات القُرّاء 382/2-383.

[6] أي: اختُلِف فيه.

[7] أي: لم يقرأ بها، انظر: حاشية التصريح 274/2.

1- **الحديث النبويّ الشريف:**

لن نعرض لقضيّة صحّة الاستشهاد بالحديث والخلاف الذي دار حولها؛ فليس هنا موضعها[1]، ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نتجاهل أثرها في حاشية العُليميّ الذي استشهد بالحديث في مواضعَ قليلة من حاشيته، وهو- في أغلب الظنّ - قد تأثّر كما تأثّر غيره من النحاة بهذا الخلاف فتحرّز من الاحتجاج بالحديث النبويّ.

وهو إذ يستشهد بالحديث يذكر الراوي، ولا يذكر السند، ويورد الحديث للاستشهاد على صحّة لغة من اللغات.

يقول في باب المستثنى عند شرحه كلامَ الأزهريّ الآتي: «فإن كان الكلام موجَباً بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدّم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى»[2] : «أي في لغة الجمهور، فلا يُنافي جواز رفعه في لغةٍ حكاها أبو حيّان، وخرّج عليها بعضهم حديث: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجُمُعة، إلاّ امرأةٌ أو مسافرٌ أو عبدٌ أو مريض). رواه الدارقطني[3]»[4].

والحديث بتمامه في سنن الدارقطنيّ ورد على النحو الآتي: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجُمُعة يوم الجُمُعة إلاّ مريضٌ أو مسافرٌ أو امرأةٌ أو صبيٌّ أو مملوك، فمن استغنى بلهوٍ أو تجارةٍ استغنى الله عنه والله غنيّ حميد)[5].

---

[1] ذكر السيوطيّ كلّ ما يتعلّق بهذه القضيّة، فبيّن أسباب المانعين وأسباب الآخذين بالاحتجاج بالحديث النبويّ. انظر: الاقتراح 89-90-91-92.

[2] هذا قول الأزهريّ.

[3] هذا كلام الشيخ ياسين.

[4] حاشية التصريح 1/ 348.

[5] سنن الدارقطني، باب من تجب عليه الجمعة، 305/2 رقم الحديث 1576.

وقد يذكر روايةً أخرى للحديث الذي يورده، ويُحلّل هذه الرواية، ويخرّجها من مظانّها، من ذلك قوله: «(قوله: لا أحد أغيَرُ من الله) قطعة[1]من حديث في الجامع الصحيح للإمام البخاريّ، وتتمّته: ولذلك حرّم الفواحش، ويُروى: لا شخص، وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصاً؛ ولذلك ترجم البخاريّ بباب: لا شخص أغْير من الله، وتَرْجَم قبله بباب: تسمية الله شيئاً، وأورد قوله تعالى: ﴿قُلْ أيُّ شيءٍ أكبرُ شهادةً قلِ اللهُ شهيدٌ بيني وبينكم﴾[2] لدلالة الآية نصّاً على تسميته تعالى شيئاً»[3].

وكما نلحظ فالعُليميّ يعرف كتب الحديث، ولكنّه حين يورد حديثاً ما لا يذكر السند.

ونستطيع أن نلمح تخوّف العُليميّ من الاحتجاج بالحديث الشريف، وهذا واضح من مجال احتجاجه به، فقد أورده إمّا للاستئناس به على صحة لغة من اللغات أو شرح معنى كلمة ما، وبقيَ في مَعْزِل به عن الاستدلال النحويّ.

ولا يُلام على هذا فما كان له أن يُغيّر ما سار عليه مَن قبله من النحاة؛ فأكثرهم التزموا الصمت تُجاه هذه القضيّة، واكتفوا بالاستشهاد بعدد قليل من الأحاديث.

2- كلام العرب (الشعر والنثر):

كانت الشواهد الشعريّة قليلةً في الحاشية، مقارنة مع ضخامة عدد صفحاتها، ونجهل السبب الذي كان وراء هذه القِلّة.

---

[1] لم ترد هذه القطعة من الحديث هكذا في صحيح البخاريّ، وإنّما وردت على النحو الآتي: (فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: تعجبون من غَيرة سعد، والله لأَنا أغْيرُ منه، واللهُ أغْيرُ منّي ومن أجل غَيرة الله حرّم الفواحش...).

[2] سورة الأنعام الآية 19.

[3] : (لا شخص ﷺ حاشية التصريح 246/2. وانظر: صحيح البُخاري 1830 باب قول النبيّ أغير من الله)، وتتمّة الحديث: «ومن أجل غيرة الله حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أحبُّ إليه العُذر من الله، ومن أجل ذلك بعث المُبشّرين والمُنذرين، ولا أحد أحبُّ إليه المِدْحة من الله، ومن أجل ذلك وعد اللهُ الجنّةَ».

ويورد العُليميّ الأبياتَ؛ ليستدلّ على صحّة حكم نحويّ، من ذلك نَقْله الكلام الآتي في حاشيته: «ويجوز حذف المضاف إليه من (أوّل) وبناؤه على الضمّ إذا كان مؤوّلاً بظرف زمان نحو قوله:

..... **على أيّنا تعدو المنيّةُ أوّلُ**[1]

أي: أوّلُ أوقات عدْوِها»[2].

أمّا كلام العرب المنثور فلم يحتفل العُليميّ كثيراً به، فنحن لا نكاد نعثر في الحاشية على شيء من هذا المنثور إلاّ في النادر كقوله: «ويُقال: (ما لقيته مذ عام أوّلُ) برفع أوّل صفة لعام أي: عامٌ أوّلٌ من هذا العام، وبعض العرب يقول: مذ عام أوّلَ بفتح أوّل وهو قليل».

وكأنّ العُليمي أراد لحاشيته أن تكون مَجْمعاً لآراء النحاة فقط دون أمثال العرب وأقوالهم.

ب- القياس:

يُعرَّف القياس بأنّه: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[3]، وحمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[4].

وبناءً على هذا الحدّ نعلم أنّ للقياس أربعة أركان: أصل وفرع وعلّة وحكم.

---

[1] البيت من البحر الطويل، وهو لمعن بن أوس، وأوّله: **لَعَمْرك ما أدري وإنّي لأوجلُ**. انظر: المقاصد النحويّة 556/2.

وقد أجاد البغداديّ في خزانته إذ نقل كلام الفرّاء الذي شرح وجه الاستشهاد في هذا الشاهد فقال ـ أي الفرّاء ـ: « رُفِعت (أوّلُ)؛ لأنّه غاية، ألا ترى أنّها مسندة إلى شيء هي أوّله، كما تعرف أنّ (قبلَ) لا يكون إلاّ قبل شيء، وأنّ (بعد) كذلك، ولو أطلقتهما بالعربيّة فنوّنتَ، وفيهما معنى الإضافة فخفضتَ في الخفض، ونوَّنتَ في النصب والرفع لكان صواباً». انظر: خزانة الأدب 505/6.

[2] حاشية التصريح 52/2.

[3] الإغراب في جدل الإعراب 45.

[4] الإغراب في جدل الإعراب 93.

ونستطيع أن نفرّق بين نوعين من القياس هما: القياس الاستعماليّ، والقياس النحويّ.

«فأمّا الأوّل: فهو كلامنا المُستحدَث الذي نحاكي به كلام العرب، كأن نقول صِحافة طِباعة على مثال قول العرب: تِجارة وزِراعة.

وأمّا الثاني: فهو كأن نقول: نَصبتْ (لا) النافية للجنس الاسمَ، ورفعت الخبر قياساً على (إنّ) لمشابهتها إيّاها في التوكيد، فإنّ (لا) تأتي لتوكيد النفي، كما تأتي (إنَّ) لتوكيد الإثبات»[1].

وقد وُجّهت للقياس اعتراضات كثيرة، ردّ عليها ابن الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)، وبيّن أهمّيّة القياس في النحو بقوله: «وإذا بطل أن يكون النحو روايةً ونقلاً، وجب أن يكون قياساً وعقلاً»[2].

والقياس كما نقل العُليميّ عن العلماء على أربعة أنواع[3]:

حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ[4].

ومن أمثلة القياس التي أوردها العُليميّ في الحاشية: قياس النظير على النظير، يقول في باب حروف الجر عند تعليقه على (متى) الواردة في بيت أبي ذؤيب الهذليّ:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ متى لُججٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ [5]

«قال ابن ولّاد: (متى) في لغة هُذيل بمعنى: وسط، يقولون: جعلته متى كمّه أي في وسطه...الظاهر أنّ ما قاله ابن ولّاد لا يطّرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في (متى لججٍ) فلعلّها مشتركة، والظاهر حينئذٍ أنّ الاسميّة مبنيّة لمشابهتها الحرفيّة، كما قالوا إنّ (حاشا)

---

[1] انظر :القياس في اللغة العربيّة 19،20 .

[2] الإغراب في جدل الإعراب 99.

[3] نقل العُليميّ هذه الأنواع عن السيوطيّ. انظر: الاقتراح في علم أصول النحو 220.

[4] حاشية التصريح 42/1.

[5] البيت في ديوان الهذليّين 52/1. نئيج: أي مَرٌّ سريع، و(متى) هنا بمعنى (مِن) في لغة هُذيل.

التنزيهيّة بُنيتْ لمشابهتها (حاشا) الاستثنائيّة، فإن فُرِض أنّها دائماً بمعنى وسط فهي معربة إذ لا مقتضى لبنائها»[1].

ومن أمثلة القياس التي وردت في الحاشية قياس النقيض على النقيض، يقول في(باب الموصول):

«يمكن أن يكون من اتّحاد المُتعلّق معنى: ﴿آ ما كانوا ليؤمنوا بما كذّبوا من قبل﴾[2] في سورة الأعراف، ويدلّ على أنّ العائدَ المحذوف مجرورٌ قوله تعالى في يونس: ﴿فما كانوا ليؤمنوا بما كذّبوا بهِ من قبلُ﴾[3]، وبيان كونه من ذلك أنّ مجموع (ما كانوا ليؤمنوا) بمعنى: (كذّبوا به)، فاتّحدَ المتعلّقان معنىً، ويمكن أن يُقال: قد تعدّى قوله تعالى: (ليؤمنوا) بالباء، و(يؤمن) نقيض (يكذب)، فأجراه مجراه؛ **لأنّهم قد يحملون الشيء على نقيضه كما يُحمَل على نظيره**[4]».

ج –الإجماع:

الإجماع في الأصل من مصطلحات أصول الفقه إذ هو: «في اللغة: العزم والاتّفاق.

وفي الاصطلاح: اتّفاق المجتهدين من أمّة محمّد عليه الصلاة والسلام في عصر على أمر دينيّ »[5].

وفرق بين الإجماع والاتّفاق، فـ «الإجماع: اتّفاق جميع العلماء، والاتّفاق: اتّفاق معظمهم وأكثرهم»[6].

وعند نقطة (اتّفاق جميع العلماء) يلتقي النحو بالفقه، فالإجماع عند النحاة هو«إجماع نُحاة البلدين: البصرة، والكوفة»[1]، أو إجماع البصريّين أو الكوفيّين، وغير ذلك لا يُسمّى إجماعاً.

---

[1] حاشية التصريح 2/2.
[2] سورة الأعراف الآية 101.
[3] سورة يونس 74 .
[4] حاشية التصريح 147/1.
[5] معجم التعريفات 11.
[6] الكلّيّات 42.

والمُعوَّل عليه في الإجماع على رأي ابن جنّي ألاّ يخالف المنصوص والمقيس عليه، يقول:

«اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألاّ يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه»[2].

وتحت هذا الأصل تندرج عبارات كثيرة مثل: (مذهب البصريّين)، و(عند الجمهور)[3]، و(مذهب الكوفيّين).

ونجد هذه العبارات في الحاشية متناثرة في صفحاتها دالّة على موافقة العُليميّ للبصريّين أو للكوفيّين أو لكليهما معاً من ذلك:

قوله: «وجمهور البصريّين يجعلون الفتحة إعراباً[4] مثلها في (صمت يومَ الخميس)»[5].

وقوله: «ويُرَدّ عليه أنّ الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات الفصيحة»[6].

وقوله: «واحتجّ الكوفيّون أيضاً بأنّ العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإن كان الأصل في العطف المغايرة»[7].

والإجماع عند العُليميّ قول فَصْلٌ لا يضاهيه أيُّ قول مهما كانت رتبة صاحبه، وكأنّ العُليمي على يقين بأنه لا يمكن أن يجتمع فريق من العلماء على خطأ بخلاف ما هو الأمر عليه فيما لو كان الرأي رأي واحد فقط، يقول في سبب بناء المضارع المُتّصل بنون التوكيد على الفتح: «

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو 187.

[2] الخصائص 1/ 189.

[3] هذه العبارة تعني كلا الفريقين (البصريّ والكوفيّ).

[4] أي في كلمة (يوم) في قوله تعالى: ﴿ هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم ﴾ سورة المائدة، الآية 119، في قراءة من قرأ (يوم) بالنصب، وهو الإمام نافع. انظر: النشر في القراءات العشر 256/2.

[5] حاشية التصريح 52/1.

[6] حاشية التصريح 53/1.

[7] حاشية التصريح 34/2.

عبارة بعضهم والجمهور على أنّه مبنيّ لتركيبه مع النون والإعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لا حظّ له في الإعراب فبقي الجزءان مبنيّين»[1].

ويأتي الإجماع موافقاً للسماع فيزداد الحكم النحويّ قوّة، يقول رادّاً على من جوّز التخالف في عطف البيان، وذلك عند إيراده الآية الكريمة الآتية: ﴿آفيهِ آياتٌ بيّناتٌ مقامُ إبراهيمَ﴾[2]:
« وقيل : عطف بيان، ورُدّ عليه بأنّ (آيات) نكرة، و(مقام إبراهيم) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان بإجماع البصريّين والكوفيّين»[3].

هذا فيما يتعلّق بموقف العُليميّ من هذا الأصل، إذ لا نرى له موقفاً مخالفاً للنحاة، وإنّما وافقهم فيما أجمعوا عليه .

ثالثاً: العلل النحويّة في الحاشية:

إنّ البحث في العلل النحويّة هو بحث في صميم النحو؛ فقد اقترن ظهورها بظهوره.

والعلّة التي تعني السببيّة كائنة في جميع الموجودات، فإنّ لكلّ شيء سبباً لا خلاف في ذلك البتّة.

و«التعليل في كتب الصناعة: هو تبيين العلّة المُفسِّرة للظواهر اللغويّة في الكلام كَتَبيين العلّة في رفع الفاعل ونصب المفعول.

ولقد يظنّ ظانّ أنّ نشوء العلّة عن تفكير مجرّد، يهوّن من شأنها في علم النحو، ونقول كلّا، بل هي على أنّها تفكير مجرَّد قد بلغت أن غدت أحد أسس الصرح النحويّ»[4].

وأفرد الزجّاجيّ (ت339هـ) للحديث عن العلل كتاباً خاصّاً بها بعد أن ملأت العلل كتب النحاة قبله، وإن كان الخليل هو أوّل من بسط القول في العلل النحويّة بسطاً لفت بعض معاصريه[5]،

[1] حاشية التصريح 56/1.
[2] سورة آل عِمران، الآية 97.
[3] حاشية التصريح 131/2.
[4] الكفاف 33/1-34.
[5] انظر: مقدّمة كتاب الإيضاح في علل النحو بقلم الدكتور شوقي ضيف.

فقد سُئلَ عن العلل التي يُعتَلُّ بها في النحو، فقيل له: «عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه»[1].

وقسّم الزجّاجي علل النحو ثلاثة أضرب:

1- **علل تعليميّة:** يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب.

2- **علل قياسيّة:** يُقاس بها علّة حكم نحويّ على آخر كأن يُقال: لِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأُعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مُشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مُشبَّه بالفاعل لفظاً.

3- **وعلل جدليّة نظريّة[2]:** كقول الزجّاجيّ: «فكلّ ما يُعتَلّ به في باب (إنّ) بعد هذا. مثل أن يُقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟»[3].

ثمّ يأتي بعد الزجّاجيّ ابن جنّي؛ ليقرّر أنّ علل النحويّين أقرب إلى علل المُتكلّمين، يقول:

«اعلم أنّ علل النحويّين ـ وأعني بذلك حذّاقهم المُتقنين لا ألفافهم المُستضعفين ـ أقرب إلى علل المُتكلّمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ[4]، ويحتجّون فيه بثقل الحال، أو خفّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه»[5].

---

[1] الإيضاح في علل النحو 65-66.

[2] وهي التي تُسمّى: علّة العلّة.

[3] الإيضاح 64-65.

[4] أي: المحسوس المُشاهد.

[5] الخصائص 48/1.

وفرّق ابن جنّي (ت392هـ) بين العلّة الموجبة كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، والعلّة المُجوّزة كوجود الراحلة من أسباب جواز الحج لا وجوبه، وهو تفريق بين العلّة والسبب، فما كان موجباً يُسمّى علّة وما كان مُجوّزاً يُسمّى سبباً[1].

أمّا النُحاة المُحدَثون فقد وقفوا موقفين مُختلفين من نظريّة التعليل ونظريّات أخرى كنظريّة العامل:

موقف معارض: يُمثّله الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور مهدي المخزومي، والأستاذ يوسف الحمّادي، والدكتور هادي نهر الذي وصف غرام النُحاة بتطبيق العلل النحويّة في أبواب التنازع والنداء والاشتغال والاختصاص والبناء والإعراب بأنّه (مهزلة المهازل).

موقف مؤيِّد: قبل تعليلات النحو وفلسفته في ضوء الموروث النحويّ؛ لأنّ النحاة وضعوا التعليلات عن خبرة كافية بمقاصد العرب في لغتهم وأساليبهم، ويُمثّل هذا الموقف:

الأستاذ عبد الحميد حسن، والأستاذ علي النجدي ناصف، والأستاذ محمّد الخضر حسين، والدكتور مازن المبارك، والدكتور عبّاس حسن، والدكتور محمّد هاشم عبد الدايم وغيرهم[2].

ولابدّ أن نشير ههنا إلى أنّ الدكتور مازن المُبارك صحيح أنّه قبل تعليلات النحاة، ولكنّه رفض غرقهم في أمور نظريّة لا غناء فيها حتّى للإعراب نفسه، فالنحو وسيلة إلى معرفة اللغة وضبطها وليس تعقيدها[3].

وقد كانت العلّة النحويّة في تطوّرها تابعة لعلوم ذات طبيعة غير طبيعة النحو كالفقه والفلسفة والكلام؛ فتنوّعت العلل في الحاشية ما بين نحويّة وأخرى كلاميّة وثالثة فلسفيّة.

فمن الأمثلة على العلل النحويّة قوله بعد أن ذكر رأي الأزهريّ في سبب بيان الفعل الماضي مثل (ضربتُ) على السكون؛ لأنّ السكون فيه عارض أَوجَبه كراهة العرب توالي أربع حركات، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنّ تاء الفاعل لشدّة اتّصالها بالفعل

[1] انظر: الاقتراح في علم أصول النحو 272.
[2] انظر: نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين 217-218-221.
[3] انظر: النحو العربيّ، العلّة النحويّة: نشأتها وتطوّرها 162-163.

نزلت منه منزلة الجزء : «اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح؛ لأنّ ذلك لا يختصّ بها بل يشمل نحو ضربْن وضربْنا وكالفاعل نائب الفاعل»[1].

ومن العلل النحويّة أيضاً ما أورده عند الحديث عن (متى) الجارّة التي تكون بمعنى (وسط) في لغة هذيل كما ذكر ابن ولّاد، كقولهم: جعلته متى كمّه أي في وسطه، ثمّ قال العُليمي بعد ذلك: «الظاهر أنّ ما قاله ابن ولّاد لا يطّرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في: (متى لججٍ خضرٍ)[2]، فلعلّها مشتركة، والظاهر حينئذٍ أنّ الاسميّة مبنيّة لمشابهتها الحرفيّة كما قالوا: إنّ حاشا التنزيهيّة بُنيت لمشابهتها (حاشا) الاستثنائيّة، فإن فُرض أنّها دائماً بمعنى (وسط) فهي معربة إذ لا مُقتضى لبنائها»[3].

ومن علله الكلاميّة الدالّة على الجدل وتقديم الحجّة للاستدلال على صحّة رأيه قوله: «لأنّ الثاني مُسبَّب عن الأوّل، ويلزم من انتفاء المُسبِّب انتفاء جميع أسبابه، ولو كان السبب أهمّ فما الظنّ به إذا كان مساوياً كما هنا»[4].

ثمّ نجده يُعلّل تعليلات فلسفيّة لأحكام نحويّة، ففي باب (المبتدأ والخبر) وبعد أن ذكر رأي الأزهريّ أن يُخبر بالزمان عن أسماء الذوات نحو (زيدٌ اليوم)، علّل رأيه بقوله: «والذوات التي لا تتجدّد كذوات الآدميّين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تُجهل في شيء من الأزمنة الخاصّة ولا أن يُسأل عن وجودها في ذلك الزمان، ولا أن تُقصد إفادته واستفادته بخلاف ما يتجدّد كالوَرد، وبخلاف تلك باعتبار الأمكنة؛ لأنّ وجودها يعمّ الأزمنة، ولا يعمّ الأمكنة؛ فلذا أفاد الإخبار بالأمكنة دون الأزمنة»[5].

---

[1] حاشية التصريح 55/1.

[2] سبق الحديث عن هذا الشاهد عند الحديث عن القياس في حاشية التصريح.

[3] حاشية التصريح 2/2.

[4] حاشية التصريح 50/1.

[5] حاشية التصريح 167/1. الكلام هنا على الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات إن حصلتْ الفائدة، وتحصل الفائدة كأن يكون المبتدأ عامّاً والزمان خاصّاً، إمّا بالإضافة، نحو: نحنُ في شهر كذا، (فنحنُ) مبتدأ، وهو عامّ لصلاحيّته في نفسه لكلّ متكلّم، إذ لا يختصّ بمتكلّم دون

وقد وردت في الحاشية عدّة أنواع من العلل على النحو الذي ذكره السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)، حيث ذكر منها أربعة وعشرين نوعاً منها: علّة سماع، وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرْق، وعلّة توكيد... .[1]

ونذكر هنا أمثلة على بعض أنواع العلل التي وردت في حاشية التصريح:

1- **علّة الاستثقال:** يقول العُليميّ: «حاصله أنّ الفتح فيما ذُكِر مُقدّر للثقل في (ضربْتُ)»[2].

2- **علّة المُشاكلة:** يقول العُليميّ: « ومن البناء على الفتح الظاهر نحو: (ضربا)، لا على المُقدَّر والظاهر لمناسبة الألف كالكسر في مررتُ بغلامي؛ لأنّ حركة المناسبة في نحو(غلامي) سابقة على دخول العامل في نحو (مررتُ بغلامي)»[3].

فبناءً على علّة الاستثقال لا يجتمع فتح وضمّ معاً لثقلهما على اللسان، وبناء على علّة المُشاكلة الكسر مشاكل للياء، فهو مقترن بها سواء دخل العامل أم لم يدخل.

3- **علّة النقيض:** وفيها يُحمل الشيء على نقيضه. ذكر الأزهريّ أنّ الأخفش والكوفيّين ذهبوا إلى أنّ« الأمر مُعرَب مجزوم بلام الأمر، وأنّها حُذِفت حذفاً مستمرّاً في نحو (قم) و(اقعد)، والأصل: (لتقم) و(لتقعد)، فحُذِفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة»، فعلَّق العُليميّ قائلاً: «إنّما تبعها دفعاً للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف، وإنّما يأتي الالتباس في الصحيح دون المُعتلّ لكن حُمِل عليه»[4].

آخر، و(في شهر كذا) خبر، وهو خاصّ بالمضاف إليه. وإمّا بالوصف، نحو: نحن في زمان طيّب.

[1] الاقتراح في علم أصول النحو 257.

[2] حاشية التصريح 54/1. الكلام هنا على تعليل بناء (ضربْتُ) على السكون العارض، والذي أوجبه كراهة العرب توالي أربع حركات، وقد سبق الحديث على هذا في الصفحة السابقة.

[3] حاشية التصريح 54/1.

[4] حاشية التصريح 55/1.

4- **علّة تخفيف:** قال العُليمي مُعترضاً على ابن الأثير: «ومن العجب أنّ ابن الأثير في المثل السائر قال: ذهب جمهور علماء العربيّة إلى أنّ (عليماً) أبلغ في معنى العِلم من (عالم)، ولا أرى ذلك صواباً؛ لأنّ الحروف في الموضعين عِدّة واحدة، بل الذي يوجبه القياس نقيض ما قالوه؛ لأنّ (فعيلاً) في وزن ظريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطبائع التي لاتقع إلّا قاصرة، وبناء (فاعل) يجيء من المُتعدّي واللازم، وما لايكون إلاّ للقاصر أضعف ممّا يكون له وللمُتعدّي، انتهى. وكان الأولى به أن يقول: إنّهم جعلوا فعيلاً أبلغ من فاعله؛ **لأنّه أقلّ حروفاً**»[1].

5- **علّة وجوب:** كوجوب توكيد الضمير المتصل بـ(النفس والعين) بعد الضمير المنفصل كقولهم: قوموا أنتم أنفسكم[2]، يقول العُليمي: «والحقّ أنّه تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين، وإنّ علّة وجوب التأكيد بالمنفصل أوّلاً: أنّ المرفوع المُتّصل مُنزّل منزلة الجزء فكرهوا أن يؤكّدوا الجزء بما هو مُستقلّ من الظاهر، فقصدوا أن يؤكّدوا أوّلاً بضمير بمعنى الأوّل مُستقلّ ثمّ يجروا هذا المُستقلّ الذي هو النفس والعين عليه لفظاً وإن كان في المعنى توكيداً للمرفوع المُتّصل؛ لأنّه المقصود»[3].

هذا فيما يتعلّق بالعلل في هذه الحاشية، وقد لمسنا سعيَ العُليميّ الدائم إلى تعليل الأحكام وتفسير الظواهر، وهو سعي يُنبئ عن شخصيّة علميّة حملت أدوات التفكير النحوي الذي يبغي لكلّ حكم علّة، «وسبب ذلك أنّ النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس»[4].

---

[1] حاشية التصريح 67/1.

[2] وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيّته:

وإن تُؤكِّد الضمير المُتّصل بالنفسِ والعينِ فبعدَ المُنفصل

الألفيّة 35 .

[3] حاشية التصريح 126/2.

[4] الكلّيّات 1069.

رابعاً: مسائل الأصول والفروع في الحاشية:

لا شكّ أنّ فهم أيّ علم أو نظريّة لا يتمّ إلاّ بعد ضبط الحدود الخاصّة بأحدهما، ونحن إذ نتحدّث ههنا عن الأصول والفروع فلابدّ من معرفة معنى الأصل ومعنى الفرع، أو لنقُل معنى الأصل فقط؛ لأنّ الفرع عكسه.

فالأصل: «أساس الشيء»[1]، وهو ما يُبتنى عليه غيره، وهو في اللغة عبارة عمّا يُفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره[2].

وتمتدّ فكرة الأصول والفروع – وهي عماد القياس– وما تستتبعه من تعليل إلى مختلف مجالات البحث النحويّ.

وعلى تشعّب فكرة الأصل، فإنّه يكاد يكون المعنى الأوّل الذي تؤول إليه كلّ صورة، هو الحكم الذي يستحقّه الشيء بذاته[3]، وهو من حيث المكانة في درجة أعلى من الفرع يقول ابن الأنباري: «لأنّ الفروع أبداً تنحطّ عن درجة الاصول»[4].

وهذه الفكرة قديمة قِدَم النحو نفسه وقِدَم مسائله وأدلّته[5]؛ حيث انقسمت أدلّة النحو قسمين تِبعاً لمسألة الأصل والفرع:

أ. أدلّة النحو الأصول وهي: السماع والقياس.
ب. أدلّة النحو الفروع وهي: الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان[6].

---

[1] مقاييس اللغة، مادّة (أصل).
[2] معجم التعريفات 26.
[3] القياس في النحو 32.
[4] الإنصاف 65/1.
[5] وإن كنّا نتوخّى الدقّة نقول: إنّها قديمة قِدَم كلّ الموجودات في هذا الكون.
[6] انظر: نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ 142،140.

وللأصل معانٍ متعدّدة، وأهمّ هذه المعاني هو أصل القاعدة، أي أن يكون دالّاً على القاعدة الكليّة للباب النحويّ[1].

من ذلك النصّ الذي أورده الزجّاجيّ موضّحاً رأي الأقدمين في المُستحقّ للإعراب في أقسام الكَلِم الثلاثة، يقول: «قال الخليل وجميع البصريّين: المُستحقّ للإعراب من الكلام الأسماء والمُستحقّ للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثمّ عرض لبعض الأسماء علّة منعتها من الإعراب فبُنيتْ، وتلك العلّة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعربت، وتلك العلّة مُضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلّها على أصولها مبنيّة؛ لأنّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها»[2].

فالأصل هو العماد إلاّ أن يطرأ عليه ما يُغيّره، فيصبح هذا الطارئ فرعاً، ولكنّه لا يرقى إلى مرتبة الأصل.

ثمّ نعلم سبب استحقاق الأسماء للإعراب والأفعال للبناء من خلال ما وضّحه الزجّاجيّ بقوله: «...لأنّ الإعراب إنّما دخل في الكلام ليفرّق بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك والمُضاف والمُضاف إليه، وسائر ذلك ممّا يعتور الأسماء من المعاني وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف»[3].

وكأنّ الزجّاجيّ وجد أنّ الأصل يستحقّه الشيء لعلّة فيه هو لا لشيء طارئ عليه.

وأشار الدكتور حسن الملخ إلى أصل فكرة (الأصل والفرع) إشارة ربطت بين هذه الفكرة وبين الفكر الإسلاميّ فقال: «من ربط فكرة الأصل والفرع في النحو بالفكر الإسلاميّ ظهر- فيما غلب على ظنّي - أنّ أصلَ فكرة الأصل والفرع في النحو عقيدةُ التوحيد في الدين الإسلاميّ، فالله سبحانه وتعالى يُمثّل أصل الوجود بحيث يصبح الكون بما فيه دليلاً على وجوده وجوداً متمثّلاً في وحدانيّته المُطلقة دلالة الأثر على المؤثّر»[4].

---

[1] انظر: نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ 12.

[2] الإيضاح في علل النحو 77.

[3] الجُمل في النحو 260.

[4] نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ 131.

ومهما يكن من أمر أصل الفكرة، فإنّ العقل البشريّ يبحث دائماً عن الحقيقة، ويسعى إلى إيجاد منابعها في محاولةٍ منه للوصول إلى الكمال المُطلق.

ونجد في كتب النحاة في كثير من المواضع ذكراً لمسائل الأصول والفروع، فقد وعى أجدادنا بحسّهم النحويّ وتفكيرهم العلميّ أهمّيّة هذه الفكرة، وأهمّيّة الأصل واستعلاءَه على الفرع يقول الأنباري: « والأصل يتصرّف ما لا يتصرّف الفرع، ألا ترى أنّ همزة الاستفهام لمّا كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام»[1].

فبنَوا عليها آراءهم[2].

وشيخنا العُليميّ وعى أيضاً قضيّة الأصول والفروع فأشار إليها في حاشيته، من غير ذكر لحدّ الأصل وحدّ الفرع، ولكنّ الأمر كان واضحاً عنده.

وقد تحدّث العُليميّ عن الأصل بجوانبه المُتعدّدة كأصل الكلام، والأصل المهجور والمُستعمل، وأصل مسألة من المسائل، وأداة من الأدوات، وأصل الباب، وأمثلة كثيرة سنعرض بعضها هنا:

1- نقل ما أورده ابن هشام في كتابه (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)[3] بعد أن ذكر البيت الآتي:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراح[4]

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف 617/2.

[2] انظر على سبيل الذكر لا الحصر الجزء الثاني من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، الصفحات: 524-534-622-646.

[3] انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد 293وفيها كلام ابن هشام على إعمال (لا) النافية عمل (ليس) .

[4] البيت لسعد بن مالك، من شعر يُعرّض فيه بالحارث بن عباد وغيره ممّن كان اعتزل الحرب، حرب بكر وتغلب. انظر: الحُلل في شرح أبيات الجُمل 325.

«وقيل لا شاهد فيه لجواز كون (براح) مبتدأ، ورُدّ بأنّ (لا) الداخلة على الجمل الاسميّة يجب إمّا إعمالها أو تكرارها، فلمّا لم تتكرّر عُلِمَ أنّها عاملة، وأُجيبَ بأنّ هذا شعر والشعر يجوز فيه غير عاملة ولا مكرّرة، فرُدّ بأنّ **الأصل** كون الكلام على غير الضرورة»[1].

وهنا نلحظ وضوح موقف العُليميّ ممّا نقله عن ابن هشام، فهو لا يعتدّ بالضرورة المُخالفة لأصل القاعدة حتّى ولو كان الكلام شعراً، وفي هذا البيت لم يخالف الكلام الأصل؛ لأنّ القياس كما أخبرنا الأنباري أن نرفع بها إذا كانت بمعنى (ليس)[2]، وذكر ابن خروف (ت609هـ) أنّه لا يجوز أن تكون (براح) مبتدأً لعدم التكرار بعدها[3].

إذاً لا حاجة للتكلّف وتحميل الكلام ما ليس فيه، فالضرورة فرع في الكلام، وعند حضور الأصل يبطل عملها.

2- تحدّث العُليميّ عن (الأصل المهجور)، ويعني به المعدوم استعماله، إذ الاستعمال هو الذي يعطي الأصل جوهره وحقيقته.

ونشير هنا إلى أنّ مصطلح (الأصل المهجور) يترادف مع ما يُسمّى (التطوّر السلبي) للغةٍ ما، حيث تنعدم فيها مثلاً لهجة من اللهجات أو مجموعة كلمات[4].

---

[1] حاشية التصريح 199/1.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف 367.

[3] شرح جمل الزجّاجي 983/2

[4] انظر: التطوّر اللغويّ التاريخيّ 28 ، حيث تحدّث الدكتور إبراهيم السامرّائي عن زوال اللغة وانعدام استعمالها والتداول بها تأثّراً بعوامل خارجيّة، فقد انتشرت اللغة السومريّة وصارت لغة الحضارة، ولكنّ السومريّة أخذت تزول شيئاً فشيئاً وحلّت محلّها اللغة الأكديّة القديمة.
وإلى ذلك أشار ابن جنّي بقوله: «قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبّدت معالمها». انظر: الخصائص 386/1.

يقول في باب (شرح المعرب وشرح المبني): «أي الأصل الذي سبق له استعماله، فلا يرد نحو (يدان) و(دمان)، فإنّ الأصل منهما مهجور بخلاف (أخ)، فإنّه نطق بالأصل في نحو: (جاء أخوك)»[1].

3- ومن مسائل الأصول التي أوردها العُليميّ مسألة تتعلّق بحروف المعاني يقول في باب (حروف الجرّ): «فالأصل في الباء أن تدخل على التابع نحو:

(بعثُ العبدَ بأثوابه)[2]»[3]، أي مع أثوابه، فصاحبت الباء الاسم الذي التصقت به، وهذا أحد معاني الباء- نعني المصاحبة – حيث ذكر ابن هشام للباء اثني عشر معنى ومن هذه المعاني المصاحبة[4].

والمُصاحبة تعني انضمام شيء لآخر انضماماً يقتضي تلازماً في أمر يقع عليهما معاً، أو يقع منهما معاً على غيرهما، أو يتّصل بهما بنوع من أنواع الاتصال.

وعلامة المُصاحبة: أن يصحّ حذف حرف الجرّ، ووضع كلمة (مع) مكانه فلا يتغيّر المعنى[5].

أي أنّ الباء تصاحب الاسم الذي تلتصق به، «فالباء للإلصاق، فما دخل عليه الباء المُلصَق به»[6].

[1] حاشية التصريح 48/1.

[2] ذكر الخضري هذا المثال في باب المفعول معه، وعبّر عن معنى (المُصاحبة) بكلمة (المعيّة)انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 405/1، والنحو الوافي492/2.

[3] حاشية التصريح 13/2.

[4] انظر: أوضح المسالك 35/3 .

[5] النحو الوافي 469/2.

[6] شرح منار الأنوار في أصول الفقه 150.

4- يقول العُليميّ في باب(إعمال المصدر وإعمال اسمه):

«غاية الأمر أنّ (أنْ) أُم الحروف المصدريّة، فلا يُعدَل عنها إلى غيرها مع إمكانها، وهي إذا كان الزمان حالاً غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف (ما) فإنّها لا تنافيه»[1].

كثيراً ما نجد في بداية بعض أبواب النحو عبارة: (أمّ الباب)، كقول النحاة مثلاً عن (كان) إنّها (أمّ باب الأفعال الناقصة)، وعن (أنّ) إنّها (أمّ باب الأحرف المُشبّهة)، وعن (يا) (أمّ أدوات النداء).

وهذه كلّها تعني أنّ الأداة التي تكون (أمّ الباب) هي الأصل، ولها من الأحكام ما ليس لغيرها من الأدوات، وإن رُمنا الدقّة فإنّ (أمّ الباب) تمثّل الباب كلّه؛ لذلك يُلحَق بها باقي الأدوات، فيُقال: (إنَّ وأخواتها) أو (كان وأخواتها) .

نتائج البحث:

1- كانت الشواهد الشعريّة في حاشية العُليميّ قليلة مقارنة مع ضخامة عدد صفحاتها، وقد أورد هذه الشواهد؛ ليستدلّ على صحّة حكم نحويّ، وأمّا كلام العرب المنثور فلم يحفل به كثيراً في حاشيته.

2- وردت في الحاشية أنواع من العلل على نحو ما ذكر السيوطيّ في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)، ومن هذه العلل: علّة الاستثقال، وعلّة المُشاكلة، وعلّة النقيض...

3- تنوّعت العلل في حاشية العُليميّ فكانت هناك عللٌ نحويّة، وفلسفيّة، وكلاميّة .

4- سعى العُليميّ إلى تعليل الأحكام وتفسير الظواهر ممّا يُنبئ عن شخصيّة علميّة تحمل أدوات التفكير النحويّ الذي يطلب لكلّ حكمٍ علّةً .

5- أشار العُليميّ إلى الأصل بجوانبه المُتعدّدة، كأصل الكلام، والأصل المهجور والمُستعمل .

[1] حاشية التصريح 62/2.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- ابن يعيش النحويّ، د.عبد الإله نبهان، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، 1997.

3- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق د.عبّاس الصالحي، بغداد، دار الكتاب العربيّ، 1986م، 1406هـ، ط1.

4- الأسلوبيّة والأسلوب، د. عبد السلام المسدّي، الدار العربيّة للكتاب، طرابلس(تونس)، ط3.

5- الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1996م، 1417هـ، ط3 .

6- أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، د. مُحمّد عيد، القاهرة، عالم الكتب، 1989م،1410هـ، ط4.

7- الإغراب في جدل الإعراب، ولُمَع الأدلّة، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، 1957م، 1377هـ .

8- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، حمص، دار الإرشاد، 1999م، 1420هـ .

9- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطيّ، تحقيق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، 2006م، 1426هـ .

10- الألفيّة، ابن مالك، بيروت، المكتبة الشعبيّة .

11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، الأنباري، تحقيق مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، منشورات جامعة البعث، 1989م .

12- الإيضاح في علل النحو، الزجّاجيّ، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، 1996م، 1416هـ .

13- الجُمل في النحو، الزجّاجيّ، تحقيق عليّ توفيق الحمد، بيروت، مؤسّسة الرسالة، إربد، دار الأمل، 1984م، 1404هـ .

14- حاشية التصريح على التوضيح، ياسين العُليميّ، دار الفكر.

15- الحُلل في شرح أبيات الجُمل، ابن السِيد البَطلْيوسيّ، تحقيق د.مصطفى إمام، القاهرة، مطبعة الدار المصريّة، 1979م، ط1 .

16- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغداديّ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997م، 1418هـ، ط4 .

17- الخصائص، ابن جنّي، تحقيق مُحمّد عليّ النجّار، ط2 .

18- ديوان الهُذليّين، تعليق مُحمّد محمود الشنقيطي، القاهرة، الدار القوميّة للطباعة والنشر، 1965م، 1385هـ .

19- سُنن الدارقطني، الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 2004م، 1424هـ، ط1 .

20- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د.خديجة الحَديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م، 1394هـ.

21- شرح جُمل الزجّاجيّ، ابن خروف، تحقيق د.سلوى مُحمّد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، 1419هـ .

22- صحيح البخاريّ، البخاريّ، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، 2002م، 1423هـ، ط1 .

23- غاية النهاية في طبقات القُرّاء، ابن الجزريّ، ج برجستراسر، مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة، 1933م، 1352هـ .

24- القياس في اللّغة العربيّة، د.مُحمّد حسن عبد العزيز، 1995م، 1415هـ، ط1 .

25- القياس في النحو، د.منى إلياس، دمشق، دار الفكر، 1985م، 1405هـ .

26- كتاب التعريفات، عليّ بن مُحمّد الجرجانيّ، تحقيق مُحمّد صدّيق المنشاويّ، القاهرة، دار الفضيلة .

27- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ، ضبطه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربيّ .

28- الكَفاف، يوسف الصيداويّ، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، 1999م، 1420هـ .

29- الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ، أعدّه للطبع د.عدنان درويش، مُحمّد المصريّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1998م، 1419هـ، ط2 .

30- معجم المطبوعات العربيّة والمُعرَّبة، يُوسف إليان سركيس، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينيّة .

31- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق مازن المبارك، مُحمّد عليّ حمد الله، مراجعة سعيد الأفغانيّ، بيروت، دار الفكر، 1972، ط3 .

32- مقاييس اللّغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة اتّحاد الكتّاب العرب، 2002م، 1423هـ .

33- النحو العربيّ (العلّة النحويّة، نشأتها وتطوّرها)، د.مازن المبارك، 1965م، 1385هـ، ط1 .

34- النشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ، صحّحه عليّ مُحمّد الضبّاع، المكتبة التجاريّة الكبرى .

35- نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ، د.حسن الملخ، عمّان، دار الشروق، 2001م، ط1 .

36- نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمُحدثين، د.حسن الملخ، عمّان، دار الشروق، 2000م، ط1 .